

تقرير خاص عن حالة حقوق الانسان للمسيحيين العراقيين لعام 2010

واصلت منظمة حمورابي لحقوق الانسان استكمالاً لجهودها للأعوام السابقة في متابعة حالة حقوق الانسان للاقلييات العراقية على العموم والمسيحيين بشكل خاص خلال عام 2010. فقد استطاعت المنظمة خلال زيارات ميدانية ولقاءات ومقابلات شخصية مباشرة مع مواطنين تعرضوا الى انتهاكات وممارسات تعسفية ، بالإضافة الى اجرائها اتصالات ولقاءات مع أقرباء أو اصدقاء الضحايا أو عن طريق شهود عيان كانوا متواجدين في مكان الحادث أو بالقرب من الواقعة أثناء حصولها، او من معلومات نقلها أعضاء ومؤازري المنظمة المنتشرين في عدد من المحافظات العراقية والحريصون على إعلام المنظمة بالانتهاكات والممارسات الفظة والالانسانية التي ترتكب هنا أو هناك، وبالاعتماد ايضاً على الرسائل والشكاوى التي تصل الى المنظمة والداعية الى المساعدة والدعم.

يتضمن التقرير احصائيات وملاحق تكشف بالاسماء والارقام عن حجم الاعتداءات واعمال القتل والاختطاف التي طالت المسيحيين العراقيين من (الكلدان الاشوريين السريان والارمن) خلال عام 2010، وربطها بالانتهاكات التي تعرض لها المسيحيون العراقيون منذ 2003.

بعد ان شهد العام الماضي 2009 انخفاضاً نسبياً في مستوى الاستهداف للمسيحيين قياساً بالسنوات التي سبقتة الا ان مستوى العنف والقتل المتعمد على الهوية والاختطاف والتهديد والتفجير والسلب والنهب وضرب المصالح وتفجيرها عادت من جديد وبوتيرة متزايدة في عام 2010 في العديد من المناطق والمحافظات لاسيما في بغداد والموصل، المدينتين التي يتركز فيها المسيحيون بكثافة بالمقارنة مع المحافظات العراقية الاخرى التي يتواجدون فيها.

فقد شهد هذا العام مقتل 92 شخصاً مسيحياً واصابة أكثر من 279 آخرين، وتفجير 30 منزلاً يسكنها مسيحيون سبعة وعشرون منها في بغداد وثلاثة في الموصل (لاحظ الملحق ج)، وتفجير كنيسة في بغداد (لاحظ الملحق ع) ، واختطاف فتاتين أحدهن في بغداد والاخرى في الموصل، بالإضافة شخصين احدهما طفل يبلغ من العمر 12 عاما في منطقة الدورة ببغداد والآخر في كركوك (لاحظ الملحق ب).

وقد تلقى مسيحيون في مناطق متفرقة من بغداد والموصل عشرات الرسائل التهديدية القيت في بيوتهم، وكشف عدد منهم وأغلبهم موظفين وموظفات في دوائر الدولة بانهم تلقوا رسائل نصية عبر الهواتف النقالة تنطوي على تهديدات مختلفة، واعرب قسم منهم انهم وجدوا ظروف رسائل تحوي بداخلها اطلاقات وضعت أمام منازلهم والكثير يفسرها بمعنى "انكم مشروع تصفية".

في الاسابيع التي سبقت الانتخابات الوطنية في 7 آذار 2010، تعرض (12) مسيحياً الى القتل بضمنهم عدد من طلاب جامعة الموصل، واصحاب محلات واسواق في احياء مختلفة من الموصل (لاحظ الملحق أ)، وتهديد حافلات نقل الطلبة المسيحيين، وقد كان قد سبق تلك التهديدات تفجير حافلة في مرآب الجامعة وتفكيك أخرى مفخخة أحدثت اصابات واضرار (لاحظ الملحق ز)، وقد

أجبرت تلك الهجمات حسب مصادر منظمنا الى نزوح 1800 عائلة مسيحية الى مناطق مختلفة من سهل نينوى وتوقف أكثر من 1700 طالب و 300 تدريسي وموظف من التوجه الى الكليات والمعاهد والمراكز العلمية والدوائر في الموصل، بسبب استلامهم لتهديدات غامضة تشير الى استهدافهم، اقترنت بقتل عدد من زملائهم، وقد بدت هذه الممارسات والهجمات ذات دوافع سياسية. وفي الثاني من أيار 2011 وعلى الطريق الذي يربط بلدات سهل نينوى والموصل في منطقة الكوكجلي، تعرضت خمسة حافلات كانت تنقل الطلبة من قضاء الحمدانية الى جامعة الموصل الى هجمات بعبوات ناسفة أسفرت عن مقتل شخصين (رديف هاشم يوسف المحروك، ساندي شبيب هادي) ، واصابة 181 طالباً، (لاحظ الملحق أ) اذ التقت المنظمة عدداً منهم، حيث فقد قسماً منهم أطرافهم أو بصرهم أو تشوهت وجوههم واجسامهم (لاحظ الملحق ع).

في 31 تشرين الاول 2010 أهتز المجتمع المسيحي في العراق عندما هاجم مسلحون يرتدون سترات ناسفة كاتدرائية سيدة النجاة في الكرادة وسط بغداد، أثناء صلاة الاحد، وأخذوا أكثر من مئة رهين و رهينة. وأقترفت مذبحه جماعية راح ضحيتها 53 شخصاً مسيحياً بضمنهم أطفال ونساء وشيوخ بالإضافة الى كاهنين وهم كل من الأب ثائر سعد الله أبلحد عدال، والأب وسيم صباح يوسف القس بطرس، وخلف الحادث أيضاً أكثر من 35 جريحاً واضرار كبيرة في الكنيسة نفسها، عندما اقتحمت القوات المسلحة العراقية الكنيسة من اجل انقاذ الرهائن (لاحظ الملحق أ،ع). فيما توعدت المجموعات المسلحة بالمزيد من الهجمات وحسبما ذكر المركز الامريكي لمراقبة المواقع الاسلامية على ان كل المراكز والمنظمات والمؤسسات والقادة والمؤمنين المسيحيين أصبحت "أهدافاً مشروعاً للمجاهدين" حيث يستطيعون الوصول اليهم، وقد أعقب مذبحه كنيسة سيدة النجاة بعشرة أيام هجمات بعبوات ناسفة وقذائف هاون أستهدفت منازل المسيحيين في مناطق متفرقة من بغداد (كمب سارة، كراج امانة ، المنصور، الدورة، الغدير) وخلف تفجير هذه المنازل عن مقتل 6 أشخاص واصابة 33 شخصاً ، وفي الفترة نفسها تعرض ستة أشخاص الى القتل في الموصل وتفجير عدد من المنازل وتهجير ساكنيها (لاحظ الملحق أ،ج)

وقد اجبرت مذبحه كنيسة سيدة النجاة وما أعقبها من أعمال تفجير لمنازل المسيحيين في مناطق متفرقة من بغداد والموصل، الى فرار (2300) عائلة مسيحية من المدينتين المذكورتين رصدتها منظمنا خلال شهر واحد فقط عقب تلك الأحداث، وان اغلب تلك العوائل، توجهت الى شمال العراق، حيث (سهل نينوى، أربيل، دهوك، سلیمانیه)، ولم تستطع المنظمة من رصد الفارين الى خارج البلاد، حيث ان معدلات الهجرة تصاعدت لتصل الى عشرين عائلة يومياً بعد ان كانت الهجرة قد خفت نسبياً قبل تلك الاحداث.

وفي 18 أيار شهدت محكمة بداءة الكرخ، أول قضية ترفع بتهمة التمييز الديني ضد رئيس البرلمان السابق أياد السامرائي، وهي المرافعة الاولى من نوعها في تاريخ العراق المعاصر، والتي أقامها اليكس واركييس أحد مستشاري البرلمان وهو مسيحي أرمني، على خلفية اقصائه من منصبه في 15 آذار 2010 وهو آخر يوم من عمر البرلمان السابق، متهماً رئيس البرلمان بان اقصائه جاء لمجرد

كونه مسيحياً وليس هناك من اسباب أخرى موجبة تقتضي ذلك وقد اطلعت منظمنا على سيرته بأنه يحمل شهادات من جامعات عريقة في بريطانيا وأفادت شخصيات سياسية للمنظمة بأنه كان أكثر المستشارين مواضبة في عمله وادائه لمهامه بتقان وبطرق اصولية وقانونية. وفي ليلة 30-31 كانون الاول ومع اقتراب أعياد رأس السنة الميلادية، هاجم مسلحون منازل المسيحيين في بغداد شملت مناطق الغدير والخضراء واليرموك والدورة أسفرت عن تفجير عشرة منازل واصابة أكثر من عشرة أشخاص (لاحظ ملحق أ،ج).

ناشطون مسيحيون قالوا ان بقاء وجود المسيحيين في العراق مرهون بعملية فرض القانون وسيادته من خلال وجود سلطة تمتلك ارادة في حماية المسيحيين خاصة في ظل غياب منظومات عشائرية في المجتمع المسيحي وعدم وجود ميليشيا خاصة بهم لتحميهم. مع اخفاق الحكومة العراقية في السيطرة على المجموعات المسلحة التي تستهدف المسيحيين وحماية مناطقهم، وان أغلب الهجمات مسجلة ضد مجهولين وان التحقيقات نادرة وان وجدت فليست جدية وفعالة، فالحكومة لم تكشف نتائج تحقيقاتها في الاحداث واعمال القتل الواسعة التي جرت في الموصل في تشرين أول 2008، حيث قتل عشرات المسيحيين فيها وتم تفجير عدداً من المنازل وتهجير أكثر من (13,000) مسيحي. وقد حاولت الحكومة اعطاء صورة للرأي العام بأنها تتابع مايجري ضد المسيحيين، حيث ظهر عدد من المجرمين على شاشات التلفزيون يدلون بأعترافات تعبر عن مسؤوليتهم عن بعض الاحداث بما فيها مذبحه كنيسة سيدة النجاة، إلا ان سجيناً كان أطلق سراحه التقته المنظمة شكك بتلك الاعترافات وكشف للمنظمة بأن "الاشخاص الذين ظهروا على شاشة التلفاز ليسوا من قام بتلك الجرائم"، بعد ان تعرف على أحدهم حيث كان نزيلاً معه في نفس الزنزانة. وان الاجراء اللافت الذي قامت به الحكومة لحماية المسيحيين هو احاطة الكنائس ودور العبادة المسيحية بجدران كونكريتية ارتفاعها ثلاثة أمتار، بدت من خلالها الكنائس وكأنها ثكنات عسكرية.

وفي بغداد استلمت المنظمة شكاوى من مواطنين مسيحيين بلغ عددهم (41) شخصاً يمثلون عوائلهم أعربوا فيها ان الحكومة تحاول أخلاهم من بيوتهم في شقق الصالحية بالرغم من أنهم سكنوا فيها سنين طويلة بلغ بعضهم أكثر من عشرين سنة كان النظام السابق قد منحها لهم لقاء رسوم شهرية تدفع من قبلهم على أمل استملاكها لهم.. وبالرغم من استمرار دفعهم الرسوم المطلوبة طيلة السنوات الماضية للدولة إلا ان الحكومة الحالية تطالبهم بالاخلاء دون أي تعويض واعرب سكان هذه الشقق ان هذه الممارسات تتناقض مع تصريحات الحكومة بحرصهم على حماية المسيحيين والتقليل من هجرتهم وضمن بقائهم في الوطن.

ورصدت المنظمة استمرار قيام مسلحين بتفجير وتهشيم محلات بيع المشروبات الكحولية في مناطق متفرقة من بغداد (كالبتاوين والشرطة الرابعة وشارع السعدون وغيرها) وكذلك في منطقة الدواسة بالموصل، وان اغلب هذه المحلات تدار أو تعود لمسيحيين وايزيديين.

وفي منطقة سهل نينوى، أفضية (الحمدانية، تليف، الشيخان) حيث التركيز السكاني المسيحي من السريان الكلدان الآشوريين، فقد تعرضت بلدات هذه المنطقة الى عدد من الهجمات بالسيارات

المفخخة والعبوات الناسفة، في 4 كانون الثاني انفجرت سيارة ملغمة في بلدة برطلة أدت الى اضرار مادية في الارواح، وفي الاول من شباط انفجرت عبوة ناسفة في شارع تجاري في الحمدانية أدت الى اصابة (12) شخصاً بينهم نساء وأطفال، وفي يوم 2 أيار تعرضت باصات نقل الطلبة المتوجهين من بلدات سهل نينوى الى معاهد وكليات جامعة الموصل الى هجمات بالعبوات الناسفة ادت الى قتل شخصين واصابة (181) طالباً وطالبة.

كما يتعرض أبناء سهل نينوى من المسيحيين وغيرهم من أبناء الاقليات الى ضغط وقمع وانتهاكات يمارسها ضباط وعناصر في شرطة الطوارئ الوطنية ومسؤولون وعناصر في الحزب الديمقراطي الكردستاني والاسايش (الامن الكردي) خاصة في منطقة الحمدانية، فقد رصدت منظمنا العديد من حالات الاعتداء والضرب قام بها ضباط وعناصر للشرطة الوطنية من فوج الطوارئ الاول على مواطنين مدنيين، وكذلك حالات الاستدعاء والاهانات لمواطنين مسيحيين جرى استجوابهم وأهانتهم داخل المقرات الحزبية، وكذلك عمليات اعتقال واعتداء قام بها جهاز الاسايش الكردي بحجج ومبررات لا تتطلب ممارسات تعسفية تم تنفيذها خارج اطار القرار القضائي، وفي يوم 14 تشرين الاول قامت مفرزة مكونة من ثلاثة عجلات شرطة بقيادة المقدم شامل أحمد الجبوري أمر الفوج الاول طوارئ وبمعيته عشرون مسلحاً، قام المقدم المذكور بالاعتداء على ثلاثة شبان من أبناء الحمدانية وضربهم بالعصي الحديدية وبأعقاب المسدسات وأصابتهم بجروح خطيرة، دون وجود أي اوامر قضائية أو تهمة ضدهم وانما لمجرد انهم كانوا على خلاف شخصي مع أحد أولاد المقدم المذكور. (لاحظ الملحق ج). ففي 25 آب 2010 توجهت قوة من الاسايش الكردي بسيارة بيك آب دبل قمارة يستقلها مسلحين منزل المواطن بهنام حبيب كجو المعروف أبو حبيب ويعمل مديراً لسياحة نينوى بعد الساعة العاشرة ليلاً، وتم توجيه انذارات وتحذيرات لعائلته، تنطوي على وعيد بأعتقاله وطرده من بلده الحمدانية، وافاد للمنظمة بأنه تعرض الى اكثر من مرة للملاحقة والاستدعاء والتهديد من قبل الاسايش ليس لاسباب أمنية بل بدوافع وغايات سياسية بحتة.

وفي أيلول 2011 تعرض هادي عزيز الياس مدير تربية الحمدانية الى الحجز في مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني لرفضه تقديم بيانات تتعلق بعملية الاحصاء السكاني كان الحزب الديمقراطي يطالبه بها، وفي نفس السياق جرى يوم 20 تشرين أول 2010 أعتقال واهانة زكر خضر هدايا مدير دائرة الاحوال المدنية في الحمدانية عندما قامت مفرزة مسلحة من البيشمركة الكردية عائدة الى الحزب الديمقراطي الكردستاني بأعتقاله اثناء الدوام الرسمي واخذه من دائرته الى مقر الحزب المذكور في المنطقة إثر رفضه تمرير معاملة غير مكتملة الشروط لأحد المراجعين الأكراد.

وفي نفس السياق، قامت الاسايش الكردية بممارسات تعسفية تجاه العميد المتقاعد لويس يوسف نعمت والاساذ الجامعي يوسف فرنسيس والمواطن أسعد خضر جحولا (لاحظ الملحق ج).

كما تلقت المنظمة العديد من الشكاوي بخصوص تجاوزات حدثت جراء سياسات وقرارات النظام السابق تتعلق بتخصيص الاراضي والتي حالياً يرمي البعض مواصلة تلك السياسات عن طريق محاولات جديدة، وبطلبات رسمية، بتخصيص قطع أراضي لبناء مساجد و حسينيات ومجمعات سكنية لغير اصحابها داخل القصبات والقرى المسيحية والاراضي التابعة لهم . في الوقت الذي كان من المفترض وحسب المقترحات البديلة التي قدمها مسؤولون من المسيحيين في الادارات المحلية بإمكانية تخصيصها في المناطق الخاصة باصحاب الطلبات المشار اليها والتي لا تؤدي الى حصول التغيير الديمغرافي والديني والاثني في تلك القصبات. وبذلك يمكن تجنب التراجع في مستوى العلاقات الأخوية والتعايش السلمي الذي تعود عليه السكان في هذه المناطق. وأعرب هؤلاء ان تنفيذ هكذا مشاريع وعلى حساب طمس الهوية الخاصة بتلك المناطق، سوف يؤدي الى تشجيع ظاهرة تهجير المسيحيين الى خارج البلاد ما يعكس سلبا على عملية البناء الديمقراطي برمتها.

وفي اقليم كردستان فقد أعرب مواطنون مسيحيون بوجود تجاوزات على أراضيهم وقراهم ومزارعهم، فقد كشف مواطنون من قرية جقلا في منطقة (برواري بالا) بدهوك، انه بالرغم من عودتهم الى قريتهم منذ 2003 الا انه لايسمح لهم بالبناء فيها وهناك تجاوزات من قبل أشخاص أفراد منتفذين يستولون على أراضي واسعة من القرية، يدعون عائدتها اليهم من دون وجه حق وان الحكومة في الاقليم كما يقولون لاتحرك ساكناً بالرغم من الشكاوى المتكررة المقدمة من قبلهم، فيما كشف مواطنون آخرون، من قرية همزية في منطقة صبنا – العمادية من انشاء مسجد فوق أراضيهم رغماً عنهم، وعدم أكثرات الحكومة لشكاوهم قبل وأثناء تنفيذ المشروع...

وبالعودة الى احصائيات وبيانات المنظمة فيما يتعلق بضحايا العنف لعام 2010 وربطها بالبيانات التي كشفتها المنظمة في الاعوام السابقة، فإن العدد الاجمالي للمسيحيين الذين قتلوا منذ 2003، ممن استطاعت المنظمة رصدتهم بلغ (822) شخصاً وان 629 منهم تم استهدافهم على الهوية كونهم مسيحيون، فيما لقي (126) شخصاً حتفهم أثناء تواجدهم في اماكن حدثت فيها انفجارات وآخرون قتل بنيران القوات الامريكية أو قوات الحرس الوطني اثناء وعمليات تبادل اطلاق نار (لاحظ المخطط1)، وقد بلغت نسبة أصحاب الكفاءات 16%، فيما كانت نسبة النساء من القتلى 13%، وبلغ عدد رجال الدين (14) شخصاً اي بنسبة 2% تقريباً، أما عدد الاطفال بلغ 33 طفلاً، وعدد الشيوخ 25 شخصاً مسناً (لاحظ المخطط رقم4).

وقد ظهر ان أعمال القتل تركزت في كل من محافظتي بغداد والموصل، حيث بلغت نسبة المسيحيين الذين قتلوا في بغداد 54% من مجموع الاعداد التي رصدتها منظمنا بينما كانت النسبة في الموصل 28%، فيما كانت أعمال القتل في المحافظات الاخرى نسبياً أقل وحسب النسب المشار اليها في المخطط رقم (3).

المقترحات والتوصيات:

ترى منظمنا على ضوء تقريرها، وبغية تطوير سيادة القانون في اطار الديمقراطية، ان من واجبها الحقوقي تحذير السلطات من ما يحدث والمساهمة في منع وقوع ما قد يحدث من انتهاكات لحقوق الانسان. كما من واجبها الانساني ايضا وانطلاقا من المقاصد والاهداف التي تأسست من أجلها، تقديم عددا من المقترحات والتوصيات التي من شأنها تحسين حالة حقوق الانسان في العراق على العموم وحقوق الاقليات الدينية والقومية على وجه الخصوص.

- تدعو منظمنا الحكومة العراقية الاتحادية وحكومة اقليم كردستان بذل كل ما في وسعها للقيام بتوفير الامن للمسيحيين وبقية الاقليات الدينية والقومية من منطلق مسؤولياتها القانونية والدستورية.
- تطالب منظمنا الحكومة الاتحادية مجدداً كشف واعلان نتائج التحقيقات عن المذبحة التي وقعت في كنيسة سيدة النجاة والاعتداءات الاخرى واعمال القتل وتفجير المنازل التي طالت المسيحيين في مناطق متفرقة من بغداد بعد مذبحة كنيسة سيدة النجاة الى الرأي العام العراقي وكذلك تطالب المنظمة اعلان نتائج التحقيقات عن قتل المسيحيين وتهجيرهم في الموصل في ايلول واکتوبر 2008، وتقديم القائمين بها أو الذين ورائها الى العدالة.
- تطالب منظمنا تعزيز الحماية للكنائس ودور العبادة للمسيحيين ومناطق سكنهم خاصة في بغداد والموصل.
- تدعو منظمنا حكومة اقليم كردستان العراق والسيد مسعود البازاني رئيس الاقليم الى متابعة ممارسات اللجان المحلية للحزب الديمقراطي الكردستاني والاسايش الكردي في منطقة سهل نينوى، والعمل على ايقاف الاجراءات والممارسات التي تجري خارج اطار القانون في استدعاء واعتقال المسيحيين وابعاد غيرهم من المكونات ومضابقتهم.
- معالجة التغيير الديموغرافي وایقاف كافة القرارات السابقة المجحفة بحقهم وكل مايتعلق بها حالياً خاصة المتبعة في بعض مناطق سهل نينوى واطليم كردستان على حد سواء بخصوص تخصيص اراضي المسيحيين لغيرهم او غض النظر عن التجاوزات التي حدثت عليها من قبل المواطنين او السلطات المحلية.
- تطالب منظمنا الحكومة بتسهيل انخراط المسيحيين في المؤسسات الامنية والجيش والشرطة، وضرورة ان يكون القائمين على المؤسسات الامنية العراقية في مناطق الاقليات من ابناءها.
- تطالب منظمنا الحكومة العراقية بوضع آليات فعالة لعودة اللاجئين والمهجرين المسيحيين الى مناطقهم، وإيلاء الاهتمام بالوضع الاقتصادي والتنموي والتطويري في مناطقهم.

منظمة حمورابي لحقوق الانسان

بغداد 11 نيسان 2011